المرصد النيابي العراقي

تقرير شهر ايلول

جلسات المجلس

- **عدد الجلسات:** عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر خمس جلسات
- **العمل الرقابي:** دعوة عامة للمناقشة حول (أزمة المياه) بحضور وزيري الخارجية والموارد المائية.
- **الفقرات:** بلغ عدد الفقرات (٣٠) الفقرات المنفذة (١٧) والغير منفذة (١٣).
- **العمل التشريعي:** قراءة أولى لـ (٧)، قراءة ثانية لـ (٧) مشروع قانون، التصويت على مشروعي قانون
- **العمل غير التشريعي:** التصويت على عدد المستشارين في مجلس النواب وتحديدهم بستة مستشارين وهم مستشار البحث والتطوير ومستشار الشؤون التشريعية والمستشار المالي والمستشار السياسي والمستشار القانوني ومستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد.
  - التصويت بتعيين الدكتور علي يوسف الشكري رئيسا لهيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية
  - التصويت على تعيين السيد باسم محمد يونس البدري رئيسا للهيئة الوطنية للمسالة والعدالة والسيد صلاح مزاحم الجبوري نائبا لرئيس الهيئة
  - التصويت على تشكيل لجنة نيابية تسمى لجنة العشائر بعد فصلها عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية على ان تحدد رئاسة المجلس عدد وأسماء أعضاء اللجنة وتشكل استثناء من النظام الداخلي لمجلس النواب.

العمل الرقابي

دعوة عامة للمناقشة حول (أزمة المياه) بحضور وزيري الخارجية والموارد المائية

الفقرات

بلغ عدد الفقرات (30) فقرة
الفقرات المنفذة منها(17) فقرة والغير منفذة (13) فقرة.

استضافة

لا توجد اي استضافة خلال هذا الشهر

الجلسات

عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر
خمس جلسات

العمل التشريعي

قراءة أولى لـ (7)قوانين، قراءة ثانية لـ (7) مشروع قانون، التصويت على مشروعي قانون

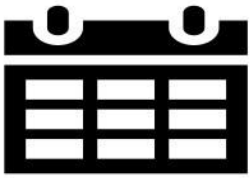

العمل غير التشريعي

- التصويت على عدد المستشارين في مجلس النواب وتحديدهم بستة مستشارين وهم مستشار البحث والتطوير ومستشار الشؤون التشريعية والمستشار المالي والمستشار السياسي والمستشار القانوني ومستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد.

-التصويت بتعيين الدكتور علي يوسف الشكري رئيسا لهيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية

التصويت على تعيين السيد باسم محمد يونس البدري رئيسا للهيئة الوطنية للمسالة والعدالة والسيد صلاح مزاحم الجبوري نائبا لرئيس الهيئة

- التصويت على تشكيل لجنة نيابية تسمى لجنة العشائر بعد فصلها عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية على ان تحدد رئاسة المجلس عدد وأسماء أعضاء اللجنة وتشكل استثناء من النظام الداخلي لمجلس النواب.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٣/٩/٩) جلسته الثانية عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور(١٨٢) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تأجيل التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠ المقدم من اللجنتين القانونية والمالية بناء على طلب من اللجنتين.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون معالجة مدة تسلم الطلبات المنصوص عليها في القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ التعديل الأول لقانون عائديه الوثائق التي تحمل الأسماء المستعارة للمهجرين والمهاجرين رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٢ المقدم من اللجان، القانونية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وحقوق الانسان.

-بحث أعضاء المجلس اثناء الجلسة سبل استقرار الأوضاع الامنية في محافظة كركوك والمطالبة بمنح رواتب موظفي إقليم كردستان.

-توجيه السيد رئيس المجلس لجنة الامن والدفاع لزيارة كركوك لتقصي الحقائق بشأن الاحداث التي وقعت فيها وعرض تقريرها على المجلس، إضافة الى توجيه اللجنة المالية النيابية لاستضافة وزيري المالية في الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان للوقوف على حيثيات الإيرادات النفطية والاستحقاقات المالية للإقليم.

-القراءة الأولى لمشروع قانون الحماية من اضرار التبغ المقدم من لجنة الصحة والبيئة.

-تأجيل القراءة الأولى لمشروع قانون الصحة النفسية المقدم من لجنة الصحة والبيئة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون حجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المقدم من اللجان، المالية والهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية.

-انصبت مداخلات عدد من السيدات والسادة النواب على المطالبة بتوسيع حجز الأموال لتشمل أسماء أخرى من النظام السابق والالتزام بالسقف الزمني للاعتراض وتحديده حسب القانون.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الاوسمة والانواط رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢ المقدم من اللجان، القانونية والامن والدفاع والثقافة والسياحة والاثار والاعلام.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٣/٩/١١) جلسته الثالثة عشر من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور(١٧٨) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تأجيل التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠ المقدم من اللجنتين القانونية والمالية الى حين إنضاج مشروع القانون.

-القراءة الأولى لمشروع قانون الصحة النفسية المقدم من لجنة الصحة والبيئة.

ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب رئيس مجلس النواب

-القراءة الأولى لمشروع قانون تسجيل الولادات والوفيات المقدم من لجنة الصحة والبيئة.

-القراءة الأولى لمشروع قانون منح الموظف إجازة اعتيادية والمقدم من اللجنة القانونية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم من اللجان القانونية والامن والدفاع وحقوق الانسان.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على ضرورة إعادة النظر ببعض بنود القانون منها تعريف الجريمة والأدوات التي ترتكب بها الجرائم والعقوبات الواردة في القانون والمطالبة بضرورة ادراج نبذ التطرف الفكري والطائفي والتشجيع على المبادئ الإنسانية ودرجها في المناهج الدراسية.

-تأجيل القراءة الثانية لمشروع قانون جهاز المخابرات الوطني العراقي بناء على طلب لجنة الامن والدفاع النيابية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٣/٩/١٢) جلسته الرابعة عشر من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وتضمنت الجلسة:

-التصويت بعد ادراج فقرة جديدة على جدول اعماله، على عدد المستشارين في مجلس النواب وتحديدهم بستة مستشارين استنادا الى احكام قانون تنظيم عمل المستشارين رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ الذي تم نشره في الجريدة الرسمية، وهم مستشار البحث والتطوير ومستشار الشؤون التشريعية والمستشار المالي والمستشار السياسي والمستشار القانوني ومستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد.

-ترحيب السيد رئيس المجلس بحضور السادة وزراء الخارجية الموارد المائية والعدل والكادر المتقدم المرافق لهم لمناقشة ازمة المياه بناء على طلبات مقدمة من السيدات والسادة النواب ومن اللجان النيابية المعنية للوقوف على الاجراءات الحكومية المتخذة تجاه الازمة.

-أوضح السيد فؤاد حسين وزير الخارجية في حديثه جملة من التحديات التي يواجها العراق ومنها الظروف الطبيعية لاسيما التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة مما تسببت بزيادة حالات الجفاف والتصحر وتأثيرها على شحة المياه في العراق وفي بلدان منبع الأنهار إضافة الى المشاكل التي تحدثها سياسة الحكومات او تدخل الانسان، مبينا أن حرق الغاز المصاحب يؤثر على المستوى البيئي والمناخي وعلى صحة المجتمع، مؤكدا على ضرورة العمل بشكل جدي على المستويين الوطني والإقليمي والدولي للتنسيق وإيجاد الحلول ودراسة مسببات شحة المياه والتي عدها ناتجة عن مشاكل وسياسات الدول المجاورة مثل بناء السدود وقلة الاطلاقات المائية للضغط على الدول أو تغيير مجرى الأنهر، فضلا عن سوء إدارة ملف المياه في العراق فضلا عن مشكلة هدر الماء وقلة عدد السدود اللازمة.

-اضاف السيد وزير الخارجية أن العراق ليس امامه سوى الاعتماد على التعاون والعلاقات الثنائية والحوارات المبنية على أساس المصالح المشتركة مع دول الجوار للحصول على الاطلاقات اللازمة من المياه، وحاجته الى إدارة حديثة للمياه، مشيرا الى عدم وجود أي اتفاقية مع تركيا بشأن ادارة المياه وانما تفاهمات تخضع للتعاملات السياسية وأن مسألة الذهاب الى المحاكم الدولية تتطلب موافقة الطرفين ومجلس الامن الدولي ليس مختص بقضايا المياه، منوها الى أن اطلاق المياه من قبل ايران في نهر الكارون اثر على وضع شط العرب ودفع نسبة الملوحة الى الخليج إضافة الى اطلاقها دفعات مائية من نهر سيروان في محافظة ديالى.

-نوه السيد وزير الخارجية الى وجود مشكلة قانونية باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ المبرمة بين العراق وايران وإمكانية تفعيلها يحتاج الى مفاتحة الجانب الإيراني إضافة اتخاذ مجلس النواب خطوة تشريعية بإلغائها او تعديلها.

-تحدث السيد عون ذياب عبدالله وزير الموارد المائية عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن ازمة المياه في اصعب موسم مر على العراق بشكل مدروس من خلال عقد لقاءات رسمية مع الجانبين التركي والإيراني للعمل على استمرار الاطلاقات المائية بما فيها الاطلاقات لشط العرب واتخاذ السبل الكفيلة عبر فريق مهني للتنسيق مع تركيا بشأن زيادة الاطلاقات، مشيرا الى أن تركيا لم تلتزم باتفاقية عام ١٩٨٧ واطلاقات المياه حاليا بلغت نحو ٢٩٠ مليار متر مكعب بالثانية من الجانب التركي وما يصل الى سد حديثة من كمية المياه هي اقل بكثير من الخارج عنه، موضحا ان الوزارة تحاول تحقيق تقدم في مجال صيانة السدود العراقية إضافة الى تقديم دراسة ببناء ٣٦ سدا وبحث الإمكانية في تحلية مياه البحر.

-ذكر السيد وزير الموارد المائية أن إجراءاتهم المتخذة لحل مشكلة المياه تضمنت نصب محطات ضخمة لنقل المياه من بحيرة الثرثار الى نهر الفرات لمعالجة شحة المياه، ورفع التجاوزات بإزالة ١٥٥٠٠ حالة تجاوز على الأنهر وبجهود حكومية، إضافة الى تبطين الأنهر الصغيرة بتقنية حديثة كان لها اثر ملموس للتخلص من فقدان المياه، فضلا عن قيام الوزارة بحفر ٦٣٠ بئر مائي في مختلف المحافظات لتوفير المياه وزيادة المساحات الزراعية، مؤكدا على أهمية دعم وزارة الموارد المائية بالتخصيصات المالية لسد احتياجاتها من المشاريع بضمنها التوجه الى انشاء منظومة اروائية حديثة وفق نظام متطور.

-استعرض السيد خالد شواني وزير العدل بعض التوثيقات القانونية الخاصة بالاتفاقات والبروتوكولات المبرمة بين العراق وتركيا والمضامين التي تتعلق بتنظيم المياه ومنها معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦ بين تركيا والعراق المنشورة في جريدة الوقائع العراقية والمتضمنة ٦ ملاحق بضمنها تنظيم أمور المياه بين الدولتين وكيفية التعامل والتشاور بينهما في عملية تنظيم الروافد وملئ السدود والاستفادة من

المياه بما يخدم مصالح العراق وتركيا، لافتا الى أن اتفاقية الصداقة غير محددة الوقت وتتضمن بندا لإمكانية تجديدها كل خمسة سنوات بناء على طلب احد الطرفين، إضافة الى قانون تصديق برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في عام ١٩٧١ الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والفنية والأمور المالية وفيه برنامجا لتشاور تركيا اثناء ملء الخزانات المائية بما يؤمن حاجة العراق من كميات المياه وعلى ان يشرع الطرفان قانونا بأسرع وقت عبر مباحثات ثنائية بهذا الشأن، إضافة الى تطرقه الى قواعد قانون هلسنكي الدولي لعام ١٩٦٦ والذي يتضمن جملة من المبادئ واليات التي اتاحت حل قضية المياه، موضحا إمكانية ان يكون لوزارة العدل دور في المطالبات القانونية التي تتيحها الاتفاقات والمعاهدات الدولية وهي تعمل وفق السياسة التي تتبناها الدولة العراقية.

ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب الرئيس

-انصبت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة بمعرفة مدى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحفظ حقوق الدول المستفيدة من المياه العابرة للحدود مثل اتفاقية لوزان واتفاقية برشلونة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧، ومعرفة أسباب انخفاض مستوى الثروة الزراعية والحيوانية في العراق وزيادة مساحة التصحر والمطالبة بالكشف عن إمكانية انشاء محطات قياس دائميه في دول المنبع لقياس تدفق المياه على ان يتحمل العراق وتركيا مناصفة تكاليف تشغيلها حسب اتفاقية عام ١٩٤٦، والمطالبة بوضع خطة مالية مستقبلية لتوفير المياه وخطط لحصر مياه السدود ومعالجة مشكلة الأنهر الصغيرة وحفر الابار لسد حاجة الاراضي الزراعية والاستفادة من الأجهزة المتطورة الخاصة بعمليات الارواء، فضلا عن المطالبة بزيادة التخصيصات المالية لوزارة الموارد المائية لتنفيذ خططها المستقبلية والمطالبة بالتزام المحافظات بالحصص المائية المقررة لهم، والدعوة الى التحرك الجاد نحو ملف التبادل التجاري والاقتصادي مع دول الجوار والاستفادة منه بما يخدم حصة العراق من المياه والتحرك بواسطة الضغط القانوني، ومطالبة وزارة الموارد المائية بتقديم رؤية لإمكانية بناء سدود جديدة في العراق والتوجه الى ابرام الاتفاقيات مع دول المنبع لضمان تأمين حاجة العراق من المياه، والمطالبة بإيجاد حلول جذرية لمشكلة المياه ووفق سقف زمني واعتبار ان الماء ثروة وطنية ملك للشعب العراقي مثل النفط.

-تقديم نائب رئيس المجلس الدكتور شاخوان عبدالله مقترحا بتشكيل لجنة مشتركة من اللجان النيابية المعنية للوقوف على أسباب ازمة المياه وتحديد المسؤولية التي تقع على عاتق مجلس النواب بما يسهم في التقليل منها سواء كان في الجانب التشريعي او الرقابي

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٣/٩/١٨) جلسته الخامسة عشر من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محسن المندلاوي بحضور(١٨١) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تأجيل التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠، بطلب من اللجنتين القانونية والمالية.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق المقدم من لجنتي الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، والقانونية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق معاهدة الشراكة الاستراتيجية بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية الفرنسية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-تأجيل القراءة الثانية لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ المقدم من اللجنتين القانونية والامن والدفاع

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٣/٩/٣٠) جلسته السادسة عشر من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور(١٩١) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تلاوة المجلس بيانا بشأن فاجعة حريق قضاء الحمدانية (قاعة الاعراس) اعرب فيه عن بالغ الاسى والحزن لما حل بأهالي قضاء الحمدانية من كارثة إنسانية، معزيا عوائل الضحايا والشعب العراقي بالفاجعة التي راح ضحيتها عشرات المواطنين ومئات الجرحى، مشددا على ضرورة وجود رادع يمنع الاستخفاف بأرواح المواطنين مطالبا باستضافة المسؤولين المعنيين للوقوف على ملابسات الحادث ومحاسبة المقصرين، إضافة الى المطالبة بتعويض ذوي الضحايا وشمولهم بقانون الشهداء، مقدما الشكر والتقدير الى كل من تقدم بالمواساة بهذه الفاجعة الأليمة.

-توجيه السيد رئيس المجلس رؤساء الكتل النيابية بالمشاركة في لقاء أهالي الضحايا الذين حضروا الى مبنى مجلس النواب للاستماع الى مطالبهم.

-قرر مجلس النواب التوصية الى الحكومة بتعويض ذوي الضحايا ماديا ومعنويا وعلاج المصابين داخل العراق او خارجه على ان تتولى الحكومة تخصيص المبالغ اللازمة من موازنة الطوارئ او ميزانية وزارة الصحة حسب وجهة نظر الحكومة، والتوصية لمجلس الوزراء بإعادة ارسال مشروعات القوانين التي نصت على تعويض ذوي ضحايا هكذا حوادث لتضمينها ذوي ضحايا قضاء الحمدانية، إضافة الى توصية الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات لمنع حدوث هكذا كوارث مستقبلا وعدم منح الموافقات لأنشاء قاعات للاجتماعات او المناسبات الا بعد استيفاءها لشروط الأمان والسلامة.

-التصويت بعد ادراج الفقرة على جدول الاعمال وبناء على كتاب من رئيس الجمهورية، بتعيين الدكتور علي يوسف الشكري رئيسا لهيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية.

- التصويت على تعيين السيد باسم محمد يونس البدري رئيسا للهيئة الوطنية للمسالة والعدالة والسيد صلاح مزاحم الجبوري نائبا لرئيس الهيئة، على ان يتم ارسال تقريرها المتعلق بانهاء عملها بناء على المادة ٢٥ من قانون الهيئة.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيمياوية والبايولوجية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي الى الجلسة المقبلة.

-التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية بين العراق وحكومة أرمينيا لإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق المقدم من لجنتي الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والقانونية.

-تأكيد الرئيس الحلبوسي على التزام مجلس النواب بتشريع قانون استحداث محافظة حلبجة لما قدمته من تضحيات سخية بعد معالجته من الناحية التشريعية من خلال مفاتحة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بأرسال خارطة المحافظة المحدثة لتضمينها في القانون.

-التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية قبرص المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-المباشرة بالتصويت على مشروع قانون الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية المقدم من لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية.

-التصويت على تشكيل لجنة نيابية تسمى لجنة العشائر بعد فصلها عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية على ان تحدد رئاسة المجلس عدد وأسماء أعضاء اللجنة وتشكل استثناء من النظام الداخلي لمجلس النواب.

ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب رئيس المجلس

-القراءة الثانية لمقترح قانون التعديل الأول لقانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧، المقدم من اللجنتين القانونية والامن والدفاع.

-تأجيل القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيت المادة لعام ٢٠١٥ والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية النقل الجوي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة قطر المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تعديل انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام ١٩٦٦ والبروتوكول المعدل لها لعام ١٩٨٨ المعدل في عام ٢٠٠٣ رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ المقدم من لجنة العلاقات الخارجية